لا تقع القصاص لما سقط وجب ارش كل منهما لكن نهما عضوين مستقلين
اصبع اي لا قود ايضا في اصبع قطع مفصله الاعلى فشل ما بقي لانه ايضا
من قبيل الشلل بل دية المفصل لانه مقدر شرعا فقط اذ لم ينتفع بما بقي
والحكومة فيما بقي لانتفاء التقدير الشرعي فيه اذ انتفع به واتما كذلك
لكن نهما عضوا واحدا ذكر الزيلعي ولا قود ايضا بكسر نصف سن اسود
باقيها او احمر او احضر او دخلها عيب بوجه ما يجب كل دية السن
كذا في الكافي وقال في الخلاصة ثم فيما اذا احضرت او اسودت او اخضرت
انما تجب الدية اذا فات منفعة المضغ والا فلا كما لو كسر ثنايا انسان
تجب ابي الدية ايضا اي كما في الوجه الاول والا فلا شيء وعلى هذا ابقى
كلام الكافي على اطلاقه واختلف في الاصفرار والمختار الدية كما في سائر الاوقات
كذا في الخلاصة اقاد يعني نزع رجل سن رجل فانتزع المنزوعة سنه
سن النازع فنبت سن الاول او قلعها اي قلع سن رجل فردت الى مكانها
ونبت عليها اللحم وجب للارش في الصورتين اما في الاولى فلانه تبين
ان الاستيفاء كان بغير حق لكن لا يجب القصاص للشبهة فيجب المال لان
الموجب فساد المنبت ولم يفسد حيث نبت مكانها اخرى فانعدمت
الجناية واما في الثانية فلان نبات اللحم لا اعتبار له لان العود قد الانتقض
وكذا الاذن يعني اذا قطع اذنه فالصقها فالتحمت يجب للارش لانها لا تعود
الى ما كانت له عليه لا اي لا يجب للارش اذ قلعت سن فنبت اخرى لان
الجناية قد زالت ولهذا لو قلع سن صبي فنبت في مكانها اخرى لا يلزمه
شيء بالاجماع لعدم فساد المنبت حيث نبت مكانها اخرى فلم تفت المنفعة
ولا الزينة او التحم شجة يعني شج رجلا فالتحمت ولم يبق لها اثر ونبت
الشعر سقط الارش لزوال الشين الموجب له او جرح بضرب يعني
ان ضرب رجلا فانه تسقط مثلا في حمله وبراء ولم يبق اثر سقط الارش لزوال الشين

ولم يبق

ولم يبق اثر قيد للصغرتين صبي ضرب سن صبي فانتزعها ينتظر بلوغ
المضروب ان بلغ ولم ينبت يجب عاقلته الدية ولو صار العجم ففي ماله
كذا في الخلاصة وسيأتي في كتاب المعاقل انه المختار لطم رجل فكسر بعض
اسنانه يستحق المضروب من سن الضارب ذلك القدر كذا في الخلاصة
وطريقه ان يبرد المبرد حتى يكون سنه مثل سن المضروب فان قلت
هذا ليس بعمد بل شبه عمد وقدم ان لا قود فيما دون العمد قلت
قدمنا ايضا ان شبه العمد فيما دون النفس عمد فلا تتحمل لا يقال يرجح
الأبعد بكذا لقوله طلعم يستثنى في الجراحات اي ينتظر والا في الجراحات
يعتبر فيها مآلها لاحتمال السراية الى النفس فيظهر انه قتل او
انما يستقر الامر بالبراء عمد المجنون والصبي خطأ وعلى عاقلته الدية
لما روي عن علي رض انه جعل عقل المجنون على عاقلته وقال عمده خطأ
سواء لان الصبي مظنة المرحمة والعاقل الخاطئ لما استحق التخفيف
حتى وجبت الدية على العاقلة فالصبي وهو اعذر اولى بهذا التخفيف
ان لم يكن من العجم وان كان منهم ففي ماله لما مر انه المختار بلا كفارة
لانها كما سماها ستارة ولا ذنب لهما تستر لانها مرفوعا القلم رح لانه
لانه عقوبة وهما ليسا من اهلها فصل ضرب بطن امرأة حرة تلقت
عن الامة وسيأتي حكمها فألقت جنينا ميتا وجب غرة هي نصف عشر دية
الرجل وهو خمسمائة درهم لو كان الجنين ذكرا وعشر دية المرأة لو كان الجنين
انثى وهو ايضا خمسمائة درهم لما روي طلعم قال في الجنين غرة عبد او امة
قيمته خمسمائة وروي او خمسمائة فيكون الغرة نصف عشر الدية تماما سمي
الرقيق غرة لانه غرة ما يملك اي خيره وافضله او اطلق الغرة وهي الوجه
على الجملة كما قيل وقيد في الغاية في سنة لما روي عن محمد بن الحسن
انه قال بلغنا ان رسول الله طلعم جعل [illegible] قلة في سنة وقسم بين ورثته